محليات

محامون عرب ينصبون على لاجئين سوريين في لبنان وتركيا والأردن بإخراج أوراق مزورة للسفر

| محمد منار حميجو

أكد نقيب المحامين نزار علي السكيف أنه في حال ثبت أن هناك عمليات نصب من بعض المحامين العرب على اللاجئين السوريين فإن النقابة ستواصل مع الاتحاد العربي للمحامين لتزويد نقابة سورية بأسمائهم لتحريك الادعاء العام بحقهم ومطالبة الاتحاد بفصلهم من نقاباتهم، مشيراً إلى أن هذا الأمر من الممكن حدوثه في مخيمات اللجوء.

وشدد السكيف في تصريح لـ«الوطن» أن النقابة لا يمكن أن تقبل بحدوث مثل هذه الظواهر أبداً ولاسيما أن الضحايا هم سوريون دفعهم الإرهاب المرتكب من العصابات الإرهابية إلى اللجوء إلى بعض الدول المجاورة مثل الأردن والبنان.

وعلمت «الوطن» من خلال التواصل مع بعض الأهالي المقيمين في مخيمات اللجوء في لبنان وتركيا أن هناك بعض المحامين من جنسيات عربية مقيمين في البلاد دخلوا إلى مخيمات اللجوء مدعين أنهم يساعدون الشباب الراغبين في السفر إلى بلدان عربية أو أجنبية وذلك بإخراج وثائق رسمية مثل فيزا للسفر للدولة المرغوب في العمل فيها.

وكشف (ي، ر) لـ«الوطن» أنه أحد الشباب الذين تعرضوا لعملية نصب من أحد المحامين اللبنانيين وذلك خلال مساعدته في السفر إلى الإمارات بإخراج أوراق رسمية له تساعده في السفر مقابل ٥ آلاف دولار، مضيفاً إنه دفع نصف المبلغ والنصف الآخر في حال أخرج له الفيزا.

وأضاف قائلاً: (إنه بعدما دفعت له نصف المبلغ حاولت التواصل معه مراراً إلا أنني لم أستطع حينها فأيقنت أنه نصب علي)، لافتاً إلى أنه ليس الوحيد الذي حدثت معه مثل هذه الحالة.

وأكدت (ف، ش) لـ«الوطن» أنها لاجئة سورية من محافظة إدلب مقيمة في مخيمات اللجوء في تركيا وأنها تحاول تأمين فرص عمل لأولادها في ألمانيا، موضحة أن ولدها تعرف إلى أحد المحامين المصريين في مدينة استنبول التركية ووعده بتأمين فيزا عمل له في إحدى المدن الألمانية قائلا له: «هذا مكلف وبحاجة إلى دفع فلوس».

وتابعت قائلة: (وحينما دفع ابني مبلغاً يقدر بـ٧ آلاف دولار لم يشاهد وجه المحامي المصري وحينما راجع مكتبه في المدينة تبين أنه جاء لفترة معينة من الزمن وغادر المدينة).

وكشفت مصادر حكومية أن هناك عدداً من المحامين الأردنيين ينصبون على اللاجئين السوريين المقيمين في مخيم الزعتري بحجة مساعدتهم في تأمين أوراق رسمية لهم للسفر للسعودية، موضحة أن المحامين استغلوا بعض الإعلانات المنشورة في الصحف الأردنية عن فرص عمل في السعودية.

وأوقفت النيابة المصرية محام مصري منذ أيام على ذمة التحقيق بتهمة النصب على اللاجئين السوريين وفق ما نشرته بعض مواقع الأعلامية المختلفة.

وبالعودة إلى نقيب المحامين السوريين نزار السكيف بيّن أن اتحاد المحامين العرب لا يمكن أن يقبل بمثل هذه الحالات ومن ثم فإنه سيتم التواصل معه لتوثيق أسماء المحامين واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم، مؤكداً أن جميع النقابات العربية متجاوبة مع النقابة السورية في مثل هذه الحالات.

> السكيف لـ«الوطن» من المتوقع حدوثها ولن نسكت في حال ثبوتها وسنعمل على فصلهم من نقاباتهم
>
> العكام: بعض ضعاف النفوس من المحامين العرب قد يستغلون ظروف اللاجئين السوريين الصعبة

ولفت السكيف إلى أن بيئة المخيمات تسمح بوجود حالات النصب سواء كان من المحامين أم من غيرهم ولا سيما «أننا نسمع عن العديد من العصابات تعمل على تهجير السوريين عبر قوارب الموت».

بدوره اعتبر أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أنه من الشيء الطبيعي أن يكون هناك بعض المحامين العرب ضعاف النفوس استغلوا ظروف السوريين الموجودين في مخيمات اللجوء للنصب عليهم وهذا لا يمت لمهنة المحاماة بأي صلة ولا سيما أن هذه المهنة سامية وتدافع عن المظلومين.

وأوضح العكام لـ«الوطن» أن هذا يعتبر جرم احتيال في حال ثبت ذلك وأنه من حق القضاء السوري تحريك الادعاء بحقهم، باعتبار أن الضحايا هم سوريون عند ثبوت القرائن والأدلة التي تدينهم.

ودعا العكام نقابة المحامين السوريين إلى ضرورة التواصل مع الاتحاد العربي للمحامين لتبيان المعلومات والحقائق الواردة في هذا الصدد باعتبار أن الموضوع خطر ولا يمكن السكوت عنه، مشيراً إلى أن حكومات تلك الدول العربية التي تجري فيها حالات النصب ضد السوريين قد لا يكون لها دخل في ذلك وإنما هي تصرفات فردية بهدف الحصول على المال والمنفعة الشخصية ولا سيما أن البيئة تساعدهم على ذلك.

تأهيل ١٠ آبار بحلب العطشى

منظمة الهلال الأحمر: توزيع ٢٠ خزان مياه بأحياء في حلب الشرقية وتحليل يومي لمياه دمشق

| عمار الياسين

ضمن خطة تأهيل الآبار التي تشكل جزءاً من الاستجابة المتواصلة لفرع الهلال الأحمر بحلب فيما يتعلق بأزمة المياه، أتم متطوعو فريق المياه والإصحاح عمليات تركيب خزانات في أماكن متفرقة من مدينة حلب.

وأكدت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري لـ«الوطن» أنه تم أمس الأول تركيب ثلاثة خزانات أوكسفام سعة الواحد منهما ١١٠٠٠ ليتر، اثنان منهما تم تركيبهما ضمن كلية الهندسة الكهربائية وذلك للاستفادة من البئر الذي سيتم تأهيله، بالإضافة إلى تركيب خزان على ضفاف نهر قويق للاستفادة من المياه التي يتم ضخها عبر الوحدات الخاصة بتنقية المياه، وكشفت المنظمة عن أنه تم خلال الأيام الماضية تأهيل ١٠ آبار وتوزيع ٢٠ خزان مياه مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضمن أماكن متعددة من أحياء حلب الشرقية، وفي ذات السياق أكد مصدر مسؤول أن مياه الشرب بدأت تعود إلى مدينة حلب بعد عودة الكهرباء إلى مضخات المياه في قدرة مقبولة، وأن محطات ضخ المياه تقوم بضخ ٥٠ بالمئة من إجمالي الطاقة الإنتاجية لها، إضافة إلى حفر عشر آبار وتجهيز ١٤ محطة تنقية بالتنسيق مع المنظمات الدولية مثل منظمة اليونيسيف لتأمين مياه الشرب لتلك المدينة العطشى.

إلى ذلك أكدت وزارة الموارد المائية أن المياه التي يتم تزويد مدينة دمشق بها آمنة ونظيفة ومطابقة للمواصفات القياسية السورية، مشيرةً إلى أن المخبر المركزي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة دمشق يقوم بتحليل المياه بشكل يومي وعلى مدار الساعة وأنه نتيجة للنقص الحاصل في المياه التي يتم تزويد دمشق بها فقد اضطرت المؤسسة لضخ المياه مباشرة من آبار الربوة إلى الشبكة الرئيسية ونتيجة تكرر انقطاع التيار الكهربائي وتشغيل مجموعات التوليد الاحتياطية والتي تشغل المضخات بشكل مفاجئ فإن ذلك أدى إلى إحداث عكارة في المياه وخاصة في منطقة المزة.

وأضافت: إن الوضع المائي في مدينة دمشق جيد ويتم ضخ المياه بكميات وافية مشيرةً إلى أن المؤسسة بعد تحسن الوضع المائي تقوم بخلط مياه آبار الربوة مع مياه الخزانات الرئيسية العائدة لها حيث يتم تزويد دمشق بالمياه لمدة ست ساعات يومياً، أما أطراف الشبكة فإنه يتم وضع برنامج تقنين لها سيتم إعلانه بشكل أسبوعي عبر وسائل الإعلام.

منح التعويضات للمتضررين في اللاذقية بالدور الإلكتروني

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

وجه محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم بضرورة أتمتة العمل، وجدولة الأسماء بالتسلسل ووفق الدور حتى لا تصبح هناك انتقائية بمنح التعويضات على المتضررين من العمليات الإرهابية في ريف اللاذقية، جاء ذلك خلال لقائه، لجنة تقييم الأضرار ورؤساء البلديات المعنية من بلديات: كسب، ربيعة، البسيط، بللورة، كفرية، شريفا، عرامو، الحفة، كتف الغنمة، وطى الخان، بابنا، مشقيتا، ميسلون، مؤكداً على الجميع السرعة بإنجاز الكشوف الحسية على الممتلكات المتضررة من الإرهاب في قرى الريف الشمالي بالسرعة الممكنة، مع توخي الدقة في عمليات حصر الأضرار وتوثيقها، مشدداً على تبليغ المتضررين الذين لم يبلغوا عن أضرار بمراجعة الجهات المعنية لتقديم ثبوتياتهم للحصول على تعويضاتهم، ولتبقى جميع الوثائق محفوظة حتى لا يغبن أحد حين صرف التعويضات، مشدداً على المعنيين الابتعاد عن التجاوزات وعدم التقصير في متابعة العمل وتقديم الخدمات للمواطنين وتسهيل أمورهم، وتدوين جميع الاعتراضات وجدولتها لإرسالها من قبل المحافظة إلى الجهات المركزية المعنية في دمشق.

كما وجه السالم بالعمل على تقديم الخدمات والإسراع بتأهيل المناطق المتضررة لتسهيل عودة جميع أهاليها إليها.

وعرض الحضور لطبيعة العمل الذي يقومون به من حصر للأضرار في كل المناطق المتضررة التي يمكن الوصول إليها، ولفت أغلبهم إلى أن حصر الأضرار وصل إلى مرحلة متقدمة بنسب عالية تصل لدى البعض إلى ٨٠٪ والبعض الآخر ٩٠و٩٥٪ ويتم استكمال ما تبقى منها.

وفي تصريح له أكد السالم بأن اللجان تقوم بعملها في حصر الأضرار من خلال الكشف الحسي على أرض الواقع في أي بقعة يتم تحريرها من الإرهاب، وأن صرف التعويضات للمتضررين يتم وفق الدور وبرنامج العمل، لافتاً إلى أن المبالغ المالية المرصودة للتعويض عن الأضرار تتجاوز ٣٨٧ مليون ليرة سورية وتم صرف القسم الأكبر منها.

كما أفاد عضو المكتب التنفيذي المختص حسن جريعة بأنه تم صرف مئات الملايين كتعويض عن الأضرار وهناك ١٦ ألف إضبارة ليتم توزيع الأضرار المتعلقة بها لـ١٦ ألف أسرة.

إصدار قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك.. وغرفة عمليات في الوزارة لـ«تطبيقه»

| عبد الهادي شباط

أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ حول التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الذي يتضمن التعاريف والأهداف وصلاحيات الوزير ومسؤولياته والأحكام التموينية والجودة وعقوبات مخالفات التموين وضبط الجودة وجمعيات حماية المستهلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الوزارة تعمل على مبدأ غرفة العمليات إذ تجري سلسلة من الاجتماعات مع مديريها لمناقشة آليات التطبيق المناسبة للقانون وإعداد التعليمات التنفيذية الخاصة به والتي تشرح وتوضح الفقرات والبنود التي ينص عليها القانون وأنه مع بداية الأسبوع القادم سيتم تنفيذ وتطبيق القانون الجديد فعلياً على أرض الواقع، وأن ذلك سيترافق مع التحضير لخطة إعلامية متكاملة لشرح وإظهار أهم المحاور والنقاط التي يتضمنها القانون وأهم الأسباب التي دعت لإصداره والآثار الإيجابية لتطبيقه على الأسواق والمحال التجارية وجميع الفعاليات التجارية والخدمية التي يشتملها القانون وأن هذه الخطة الإعلامية سوف تتضمن عدد من اللقاءات التلفزيونية يحضرها وزير التجارة الداخلية ومعاونوه وعدد من المديرين المختصين الذين على تماس مباشر مع المستهلك إضافة إلى حضور عدد من المسؤولين والقضاة في وزارة العدل.

كما أكد مسؤولون في مديريتي التجارة الداخلية بدمشق وريفها من إجراء ما يشبه غرفة عمليات خاصة للبحث في آليات وسبل تطبيق القانون ومحاولة استقراء ردات الفعل المتوقعة ونتائج تطبيقه في الأسواق والفعاليات التجارية.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية قد أشار إلى أن صدور القانون الجديد سيكون له تأثير فعال في الأسواق لناحية الرقابة على الأسعار وحل مشكلة نقص المراقبين التموينيين وأن القانون يتضمن عقوبات رادعة من شأنها منع استغلال المواطنين ومحاربة محتكري السلع والمواد الغذائية وحالات بيع هذه المواد بأسعار زائدة كما بين أنه يلزم أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية والخدمية بالتقيد بمبدأ العرض والطلب والمنافسة المشروعة عند بيع المنتج أو عرض الأسعار بما يؤمن حرية الاختيار للمستهلك.

ومن جانبه اعتبر معاون الوزير جمال شعيب أن القانون يتضمن تشديد العقوبات على مرتكبي المخالفات وخاصة على من يقوم بالاتجار بالمواد التموينية المدعومة من الدولة بحيث تصل العقوبة إلى السجن لمدة سنة والغرامة المالية إلى مليون ليرة إضافة إلى تشديد العقوبة على المخالفين الذين يقومون بغش المواد الغذائية والتلاعب بمواصفاتها حيث تصل العقوبة أيضاً إلى السجن لمدة سنة والغرامة المالية إلى ٨٠٠ ألف ليرة وعلى عقوبة السجن مدة لا تزيد عن الشهرين وغرامة مالية تصل إلى ١٠٠ ألف ليرة في حال الامتناع عن بيع سلعة معروضة.

ويتفق المسؤولون في وزارة التجارة الداخلية على أن الهدف الأساسي من القانون هو تلبية حاجات المواطنين الأساسية من مختلف السلع والخدمات بالسعر والجودة المناسبين والحصول على المعلومات والإرشادات والإعلان الصحيح وتثقيف المستهلك وتوعيته بحقوقه ومسؤولياته الاقتصادية وضمان ممارسته لحقه في الاختيار الأنسب للمنتج والخدمة وحمايته من الاستغلال والحفاظ على الممارسات التجارية السليمة في الأسواق إضافة إلى توحيد التشريعات الناظمة لعمل الوزارة في مجال رقابة الأسواق بما يتناسب مع تطور الحركة التجارية والاقتصادية المستمرة.

ويشار إلى أن صدور القانون الجديد للتجارة الداخلية وحماية المستهلك يأتي بعد أكثر من أربع سنوات من ظروف الحرب التي تعيشها البلاد وانعكاسات ذلك على حياة الناس وظروفهم المعيشية. وخاصة لجهة ارتفاع أسعار صرف الدولار أمام الليرة السورية إلى مستويات قياسية وعدم الثبات في أسعار الصرف وتذبذبها بشكل مستمر ما تسبب في ارتفاعات حادة في أسعار معظم المواد والحاجات الأساسية للمواطنين وخاصة الغذائية.

طور الدراسة: حذف مقررات ودمج أخرى في كلية الاقتصاد

| فادي بك الشريف

كشف عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور رسلان خضور في تصريح خاص لـ«الوطن» عن دراسة شاملة لكل الخطة الدرسية لمقررات كلية الاقتصاد يتم العمل عليها حيث تم توجيه كل الأقسام في الكلية بتقييم وضع المقررات وإعداد دراسة حولها ليصار إلى تطبيق خطة درسية جديدة وشاملة تطول نحو ١٥٠ مقرراً في الكلية.

وأكد عميد كلية الاقتصاد أن ذلك يأتي ضمن إطار تطوير وتحديث للمعلومات وإعداد دراسات جديدة بما فيه طرح مواد جديدة ودمج عدد من المواد مع أهمية الإبقاء على المواد الأساسية في الكلية بهدف طرح مواضيع وقضايا جديدة راهنة ومواكبة التغييرات الخاصة، مبيناً أن الخطة الدرسية الراهنة للكلية مضى عليها نحو ١٠ سنوات ولابد من إجراء تغيير شامل لوضعها بما يحقق توافق المخرجين مع متطلبات سوق العمل والعلوم والمعارف. وبين خضور أن الخطة قيد الدراسة وسيتم رفعها إلى مجلس جامعة دمشق بعد الانتهاء من إعدادها مع العام الدراسي القادم مبيناً في سياقه أن يتم العمل على إحداث قسم للتسويق وهناك دراسة لهذا الموضوع كما هناك توجه لزيادة عدد ماجستيرات التأهيل والتخصص مشيراً إلى أن الكلية رفعت دراسة لإحداث ماجستير للتأهيل والتخصص في إدارة المنظمات.

٤١٥ ألف طن الأقماح المسوقة

| الوطن

بلغ إجمالي كمية القمح المسوق لغاية يوم أمس إلى مؤسستي الحبوب وإكثار البذار إلى ٤١٥ ألف طن، استلمت الحبوب منها نحو ٤٠٠ ألف طن، واستلمت إكثار البذار كمية ١٤٨٥٤ طناً.

وأوضح مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة المهندس عبد المعين القضماني أن المساحة المحصودة من المحصول بلغت حتى تاريخه ٨٤٢٨٧٤ هكتاراً من أصل المساحة المزروعة البالغة ١١٩٦٧٩٨ هكتاراً. وفي سياق متصل ومع استمرار عمليات حصاد وتسويق محصول الشعير بلغ إجمالي الكمية المسوقة إلى مؤسستي الحبوب وإكثار البذار ٧٠٩١٦ طناً، منها كمية ٥٩٠٨١ طناً للحبوب و١١٨٣٥ طناً لإكثار البذار، ووصلت المساحة المحصودة لغاية يوم أمس إلى ٨٨٨٦٣٢ هكتاراً من أصل المساحة المنفذة البالغة ١١٢٠٣٤٥ هكتاراً.

باحثة من جامعة دمشق تقترح أنموذجاً للمدرسة المجتمعية

| رجاء يونس

قدمت باحثة من كلية التربية بجامعة دمشق أنموذجا مقترحا للمدرسة المجتمعية وسياساتها التربوية في مرحلة التعليم الأساسي في سورية وما يقوم عليه من أسس ومبادئ وأهداف على المستوى الحكومي والمحلي والمدرسة، وتحديد ما يحتاج تنفيذه من متطلبات، وبيان بعض الصعوبات التي قد تواجه تنفيذه.

وفي دراستها المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التربية المقارنة والتربية والإدارة التربوية لفتت الباحثة فتون أحمد الغفير إلى أن تطبيق المدرسة المجتمعية في سورية يتحقق إذا توافرت لها المتطلبات الإدارية والبشرية والمادية مستعرضة ثلاثة بدائل مقترحة لهذا الأنموذج، الأول خاص بالمدرسة المجتمعية الصحية، والثاني خاص بالمدرسة المجتمعية التكنولوجية وأما الثالث فهو مقترح خاص بالمدرسة المجتمعية البيئية.

وأوضحت الباحثة أن «المدرسة المجتمعية» هي تلك المنشأة التي تتم من خلالها العملية التعليمية بإشراك كل من الأسرة والمدرسة والمجتمع، باعتبارها منطلق التنمية الاجتماعية التي تؤكد قدرة التلاميذ على لعب دور التغيير والتطوير المستمر، ليتمكنوا من الإسهام الفعلي في تطوير مجتمعهم، وهي تقوم على مبدأ المشاركة والحوار والديمقراطية وتضافر جميع الجهود.

واعتبرت الباحثة الغفير أن سورية رغم أنها قطعت شوطاً واسعاً في مجال تطوير السياسات التربوية للتعليم الأساسي وتعزيز صلته بأهداف المجتمع وغاياته، ودمج التكنولوجيا في التعليم الأساسي، وتطوير مناهجه وربطها بقضايا المجتمع واهتماماته إلا أنه مازال هناك عدد من المشكلات التي تشكل نقاط ضعف وتحديات أمام التعليم الأساسي وهي تتجلى بضعف نوع مخرجات التعليم الأساسي، على نحو يتلاءم متطلبات عصر التسارع المعرفي والمركزية الشديدة للإدارة التربوية ونمطية القرارات وضعف التواصل بين المدرسة وأولياء أمور التلاميذ، وغياب المشاركة في المسؤوليات.

كما أشارت إلى بعض المشاكل كسوء جودة الأبنية المدرسية، وزيادة الكثافة الصفية، وانتشار ظاهرة الدوام النصفي وتحديد متطلبات ومعوقات تطبيق المدرسة المجتمعية في مرحلة التعليم الأساسي في سورية.

وكشفت الباحثة أن المعوقات الإدارية المتعلقة بتطبيق المدرسة المجتمعية في سورية تتمثل في مركزية الإدارة التي تحد من مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط واتخاذ القرار التربوي وقصور ربط الإدارة التربوية بمستوياتها كافة بشبكة تواصل الكترونية تسمح بتبادل المعلومات فضلا عن غياب تحديد أدوار ومسؤوليات الجهات المشاركة في مشروع المدرسة المجتمعية في حين تتجلى المعوقات البشرية بضعف التعاون مع أصحاب المهن والخبرات والاختصاصيين في تنفيذ برامج المدرسة وضعف التعاون مع المجتمع المحلي في حل مشكلات التلاميذ التربوية والتعليمية إضافة إلى عدم إجراء التربويين للبحوث الميدانية ونشرها وتبادل الخبرات داخل المدرسة وخارجها.

كما أرجعت الباحثة أسباب المعوقات المادية إلى كثرة أعداد التلاميذ في الصف المدرسي، ما يسبب صعوبة في تنفيذ برامج تشاركية معهم وقصور تقديم الحوافز والمكافآت للنشاطات المبدعة والأفكار الخلاقة فضلا عن ضعف التمويل الضروري للوسائل التعليمية الخاصة بمشاريع المدرسة المجتمعية.

لا إحصائيات حول عمل الأطفال في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

تراهم في سوق الهال، وفي ورشات الحدادة والنجارة، وفي محال دهان وتصويج وميكانيك وكهرباء السيارات، ملطخين بالشحوم والزيوت، وفي معامل تصنيع صهاريج المازوت وخزانات المياه، يؤدون أعمالا مجهدة ينوء تحت ثقلها ووطأتها الرجال!!.

وتراهم في ساحة العاصي وشوارع حماة وغيرها من المدن الرئيسية، يتسولون أحياناً، ويبيعون المحارم والعلكة والبسكويت تحت أشعة الشمس اللاهبة أحياناً أخرى، ومنذ مطلع الشمس حتى مغيبها، وهم بذلك يؤدون أعمالاً قد يعجز عنها بعض الرجال أيضاً.

إنهم أطفال بعمر الورود، لا علاقة لهم بالعلم والمدرسة والكمبيوتر والموسيقا والرسم، أرغمتهم الظروف الأمنية في مناطقهم على هجرها، والالتحاق بأي ورشة، أو عمل، يمكن أن يسد الصغير بدخله منهما رمق الأسرة، أو يسهم بتسديد أجرة منزل عالية جداً.

يقول الطفل سامر: أنا من حمص، هجرنا منزلنا إلى حماة، وأنا أعمل في محل بالصناعة لأعيل أمي وإخوتي الثلاثة.

وقال بهاء: أنا من حلب، قصدنا حماة لأنها آمنة، وأعمل في سوق الهال عتالاً، لأطعم أهلي فوالدي ميت.

وقال نجم: الظروف أرغمتني على ترك المدرسة والعمل في ورشة حدادة بالمنطقة الصناعية منذ الصباح وحتى غياب الشمس، لقاء أجر بسيط أنفقه على أمي وإخوتي.

وقال عبد الله: أنا من حماة ولقد تركت المدرسة باكراً، لأعيل مع والدي أسرتي المؤلفة من ١١ شخصاً، وأخرج من المنزل صباحا وأعود إليه مساء، وأنام فوراً من كثرة التعب.

المرشد النفسي وائل إسماعيل قال لـ«الوطن» ردا على سؤال حول عمالة الأطفال: هم محرومون من أبسط الحقوق، فرب العامل يستغلهم أبشع استغلال، إذ يمنحهم أجراً بسيطا ويرفض تسجيلهم بالتأمينات الاجتماعية، وعملهم خطر لأنه يفتقد وسائل الأمان، وأجسادهم الضعيفة لا تقوى على الأعمال الشاقة.

مصدر في الرعاية الاجتماعية قال: بتنا نشاهد هؤلاء الأطفال يوميا، وبصراحة الظروف الأمنية في مناطقهم، والغلاء الفاحش، أجبرهم على العمل الشاق المضني، ليساعدوا أسرهم الفقيرة.

ولا نملك إحصائية عنهم، وليست لدينا دراسات عن أحوالهم وظروفهم، فالأغلبية منهم وافدون من المحافظات (حمص- إدلب، حلب)، ومنهم من يقيم مع ذويهم في مراكز الإيواء ونحن وغيرنا من الجمعيات الخيرية والجهات المعنية نتكفل بهم.

١٦٤٧ مريض أورام في السويداء يحصلون على جرعاتهم مجاناً وتكاليف الجرعة قد تصل إلى ٨٠٠ ألف ل.س

| السويداء -عبير صيموعة

بعد معاناة طويلة في تأمين دواء أمراض الأورام السرطانية في السويداء استطاعت وزارة الصحة أخيراً ومنذ بداية العام من تزويد قسم الأورام والسرطان في السويداء بـ٣٣ نوعاً من الدواء الكيماوي وبكميات كبيرة منها ٥ أدوية نوعية هي (ريتوكسيماب وسيتوكسيمات وفالكيد والبالغة تكلفة الجرعة الواحدة ٨٠٠ ألف ل.س إضافة إلى زوليدكس) حيث أشار رئيس قسم الأورام السرطانية في المشفى الوطني الدكتور مؤنس أبو منصور أن توافر هذه الأدوية التي تتراوح تكلفة الجرعة الواحدة منها بين ٣٠٠ -٨٠٠ ألف خفف الكثير من معاناة مرضى الأورام في السويداء لافتا إلى تزويد القسم بلقاح bcg المخصص لورم المثانة.

وبين أبو منصور أنه وصل عدد مرضى الأورام في القسم عام ٢٠١٤ إلى ١٢٤١ مريضاً إضافة إلى ٤٢٦ مريض أورام جديداً منذ بداية العام موضحاً أنه تم شراء خزعات عظم من مديرية صحة السويداء إضافة إلى ابر بزل النقي.

وأوضح أبو منصور أن شعبة الأمراض كانت عبارة عن ١٥ سريراً تمت إضافة غرفتين في البهو بحواجز ألمنيوم واحدة للمعاينة والاستشارة وغرفة أخرى تم تزويدها بـ١٠ كراسي للجرعات السريعة لتصبح الشعبة فعليا مزودة بـ٢٥ سريراً إلا أنه وفي كثير من الأحيان وجراء حجم الإشغال الكبير يتم استعمال الشعبة الهضمية مشيراً إلى أن عدد المراجعين المقبولين في شعبة الأورام في النصف الأول من العام الحالي قد وصل إلى ٤١٤٣ مريضاً حيث استقبلت الشعبة في شهر كانون الثاني ٥٢٨ مراجعاً على حين وصل عدد المراجعين في شباط ٦٨٧ مريضاً وفي آذار ٨٠٠ مريض وفي نيسان ٧٢٣ وفي أيار ٦٧٨ أما شهر حزيران فاستقبلت الشعبة ٧٢٧ مريضاً.